

## نشرة

### الإصدار السادس عشر | لشهر كانون الثاني لعام 2022

1

أهلاً بكم في الإصدار السادس عشر من نشراتنا، وفي هذه النشرة سنقوم باستعراض أحكام اللجوء للتحكيم كطريق بديل عن التقاضي النظامي، ان أحكام اللجوء للتحكيم قد تم النص عليها في قانون التحكيم الاردني رقم (31) وتعديلاته لسنة 2001 (ويشار اليه فيما بعد بـ"القانون"). نرى ان التحكيم هو احد الاساليب لحل وتسوية النزاعات الناشئة عن الإتفاقات التجارية (وخاصة تلك التي تتميز بقيمة مالية كبيرة والتزامات متعددة) وذلك بصورة غير تقليدية وباسرع وقت واقل جهد ممكن؛ وهذا ما سوف نستعرضه في هذه النشرة.

فهرس المحتويات الواردة في هذه النشرة:

1.	ما هو التحكيم؟	الصفحة 2
2.	لماذا يجب علينا التعرف أكثر على قواعد التحكيم؟	الصفحة 2
3.	إيجابيات وسلبيات التحكيم.	الصفحة 2
4.	امكانية الطعن في قرار التحكيم.	الصفحة 3
5.	ماذا يترتب على تقديم طلب بطلان حكم التحكيم للمحكمة؟	الصفحة 4
6.	تنفيذ قرار التحكيم.	الصفحة 4
7.	نصائح لتحكيم أفضل.	الصفحة 4

" أثبت التحكيم محلياً ودولياً؛ قدرته على حل النزاعات المتشابكة بين الأفراد والشركات والمؤسسات وخاصة في النزاعات ذات القيمة المالية الكبيرة. "



النزاعات ذات القيمة المالية الكبيرة، كما وأثبت أنه يستطيع حل النزاعات بفترة زمنية قصيرة تفوق الفترة التي تسير فيها الدعوى أمام المحاكم النظامية، لذلك كان يجب علينا التعرف أكثر على التحكيم؛ ولعل أهم ميزة في اللجوء للتحكيم هي المرونة سواء باختيار الاجراءات القانونية التي ستحكم النزاع و/أو في اختيار المحكمين و/أو في اختيار مكان التحكيم.

### 3. إيجابيات وسلبيات التحكيم:

#### (أ) إيجابيات التحكيم:

- ان جميع إجراءات التحكيم سرية ولا يمكن لغير هيئة التحكيم والاطراف الاطلاع عليها، وهذا لا نجده في اجراءات التقاضي العادية والتي يسمح لاي شخص بحضور جلسات التقاضي والاستماع لما يجري داخل قاعة المحاكمة (باستثناء بعض الحالات التي يعتبر فيها القانون جلسات المحاكمة سرية).
- ان الاطراف يحق لهم تحديد المدة التي سيصدر فيها قرار التحكيم، وفي حال أن الاطراف لم يتفقوا على ذلك وجب أن يصدر الحكم خلال اثني عشر شهراً من تاريخ بدء اجراءات التحكيم، مع حق هيئة التحكيم في التمديد لمدة اثني عشر شهراً ما لم يتفق

وتشمل هذه النشرة ابرز التفاصيل المتعلقة باحكام التحكيم وهي كالاتي:

### 1. ما هو التحكيم؟

- يعرف التحكيم فقهاً: أنه طريق بديل عن القضاء النظامي يعطي الحق لهيئة التحكيم و/او محكم فرد في فصل وحل النزاعات فيما بين الأطراف المتنازعة، وهذا الحق ممنوح من إرادة طرفي النزاع.
- تعريف التحكيم وفقاً لأحكام "القانون": هو اتفاق بين أطراف النزاع على أن يحال الخلاف إلى هيئة تحكيم، على أن يكون الاتفاق خطأً وأن يتم الدفع به من قبل أحد الأطراف قبل الدخول في أساس الدعوى وذلك وفقاً لأحكام المادة (10) و(12) من "القانون".
- يعرف التحكيم حسب الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات الدولية بأنه: اتفاق بين طرفين يقران فيه اخضاع حل نزاع قائم بينها الى سلطة محكم او محكمين او مؤسسات تحكيمية دولية بحسب واقع الحال. وبالتالي فإن التحكيم هو وسيلة يلجأ إليها الاطراف لحل نزاعاتهم عوضاً عن الاسلوب التقليدي الذي اعتاد عليه الناس وهو اللجوء للمحاكم والتقاضي النظامي.

### 2. لماذا يجب علينا التعرف أكثر على قواعد التحكيم؟

أثبت التحكيم محلياً ودولياً؛ قدرته على حل النزاعات المتشابكة بين الأفراد والشركات والمؤسسات وخاصة في



#### 4. إمكانية الطعن بقرار التحكيم:

نصت أحكام المادة (48) من "القانون" على ما يلي:  
*"لا تقبل احكام التحكيم التي تصدر طبقا لاحكام هذا القانون الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات المدنية ، ولكن يجوز رفع دعوى بطلان حكم التحكيم وفقا للاحكام المبينة في المواد(49) و(50) و(51) من هذا القانون"*  
وعليه وبناءً على ما سبق؛ فإن قرار التحكيم لا يقبل الطعن بأي طريقة من الطرق المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات المدنية الاردني، وإنما يجوز لاحد الاطراف ان يتقدم لمحكمة التمييز من أجل طلب بطلان حكم التحكيم وذلك خلال الثلاثين يوما التالية لتاريخ تبليغ قرار التحكيم (يرجى العلم ان حالات بطلان التحكيم قد وردت على سبيل الحصر لا المثال) وهي على النحو الآتي:

- (أ) اذا لم يوجد اتفاق تحكيم صحيحا ومكتوبا او كان هذا الاتفاق باطلا او سقط بانتهاء مدته.
- (ب) اذا كان احد طرفي اتفاق التحكيم وقت ابرامه فاقدا للاهلية او ناقصها وفقا للقانون الذي يحكم اهليته.
- (ج) اذا تعذر على أي من طرفي التحكيم تقديم دفاعه بسبب عدم تبليغه تبليغا صحيحا بتعيين محكم او باجراءات التحكيم او لاي سبب اخر خارج عن ارادته.

الطرفات على مدة تزيد على ذلك وفق أحكام "القانون".

- يجوز للأطراف الاتفاق على تطبيق أي إجراء متبع في أي مؤسسة أو مركز تحكيم سواء في الأردن أو في الخارج.
- التحكيم يتسم بميزة التخصص حيث أنه من الممكن ان يكون من بين اعضاء هيئة التحكيم محكمين من اصحاب حرفة وتخصص معين وهو ما يساعد ويثري قرار هيئة التحكيم في النزاعات التي تمتاز بطابع مهني.
- يجوز أن يكون المحكم متمتعاً بجنسية غير الجنسية الأردنية وهذا يسمح أن يتم اختيار الأكثر خبرة وكفاءة في مجال معين دون أن يكون عائق الجنسية موجوداً.

#### (ب) سلبيات التحكيم:

- لا يوجد هيئات عامة و/او مؤسسات في الأردن متخصصة في التحكيم، على الرغم من وجود جمعيات تحكيمية إلا أنها ليست كافية للتعريف بالتحكيم ونشره كوسيلة لحل منازعات ذات أهمية قد تكون موازية لا بل وأعلى من القضاء النظامي في هذا الوقت.
- عادة ما تكون تكاليف التحكيم في الأردن باهظة الثمن.



تضمنت أحكام المادة (53) من "القانون" احكام تنظيم تنفيذ حكم التحكيم، (الا انه تجدر الاشارة إلى انه لا يقبل طلب تنفيذ حكم التحكيم اذا لم يكن موعد رفع دعوى بطلان حكم التحكيم قد انقضى (وهو خلال مدة ثلاثين يوما من اليوم التالي لتبلغ قرار التحكيم))، يقدم طلب التنفيذ الى محكمة التمييز مرفقا بما يلي:

- أ) صورة عن اتفاق التحكيم.
- ب) اصل الحكم او صورة موقعة عنه.
- ج) ترجمة لحكم التحكيم مصدقاً عليها من جهة معتمدة الى اللغة العربية اذا لم يكن ذلك الحكم صادرا بها.

#### 7. نصائح لتحكيم افضل:

- يفضل أن يكون من ضمن هيئة التحكيم محكم متخصص في موضوع الخلاف القائم ومتخصص في القانون وذلك لمراعاة الاجراءات والقواعد القانونية، ونحن نرى الآن أن هناك قطاعات تسعى من أجل وجود مراكز متخصصة للتحكيم وذلك لمواكبة التقدم القانوني في المجتمعات الدولية.
- لتجنب بطلان شرط التحكيم يجب مراعاة أن هناك مجموعة من الخلافات القانونية لا يجوز أن تحال إلى التحكيم، ومثال على ذلك حقوق العمال وكل ما اتصل بذلك الحق حيث

- د) اذا استبعد حكم التحكيم تطبيق القانون الذي اتفق الاطراف على تطبيقه على موضوع النزاع.
- هـ) اذا تم تشكيل هيئة التحكيم او تعيين المحكمين على وجه مخالف لـ"القانون" او لاتفاق الطرفين.
- و) اذا فصل حكم التحكيم في مسائل لا يشملها اتفاق التحكيم او تجاوز حدود هذا الاتفاق.
- ز) اذا لم تراعى هيئة التحكيم الشروط الواجب توافرها في الحكم على نحو اثر في مضمونه او استند الحكم على اجراءات تحكيم باطله اثرت فيه.

#### 5. ماذا يترتب على تقديم طلب بطلان حكم التحكيم للمحكمة:

- نبين لكم انه وسندا لأحكام المادة (51) من "القانون"، فإنه إذا تم تقديم طلب بطلان حكم التحكيم إلى محكمة التمييز، فإن محكمة التمييز قد تحكم بأي مما يلي (وبناءً على أحكام التشريعات القانونية ذات الصلة):
- أ) بتأييد حكم التحكيم؛ وبالتالي يجب عليها أن تأمر بتنفيذه حسب الاصول. او
  - ب) قد تصدر محكمة التمييز قرارا ببطلان حكم التحكيم. وبالحالتين سواء قضت بتأييد حكم التحكيم او بطلانه فإن قرارها يكون قطعياً غير قابل للطعن بأي طريقة من طرق الطعن، علما انه لا يترتب على بطلان حكم التحكيم سقوط اتفاق التحكيم ما لم يكن اتفاق التحكيم باطلا بذاته.

#### 6. تنفيذ قرار التحكيم:



استقرت قرارات محكمة التمييز الأردنية على بطلان شرط التحكيم فيما يتعلق بعقود العمال.

- في حال خالف أحد الاطراف العقد، شرط التحكيم واتجه نحو القضاء النظامي، فيجب على الطرف الآخر أن يكون حذراً فيما يتعلق بالمدة القانونية التي حددها قانون أصول المحاكمات المدنية لتقديم دفع بوجود شرط التحكيم، إذ لا بد أن يكون الدفع قبل التعرض لموضوع الدعوى حيث إذا لم يقدم الدفع وانقضت المدة القانونية يحول ذلك دون اللجوء للتحكيم.



في حال رغبتكم بمعرفة المزيد عن أحكام التحكيم بموجب القانون الاردني و/أو في حال رغبتكم بالنقاش أكثر حول جوانب هذه النشرة، فرجاءً لا تتردوا في التواصل مع أي من محاميينا باستخدام معلومات الاتصال الموجودة في قسم المساهمين أدناه.

ولا تتردوا أيضاً في مشاركة هذه النشرة مع أي أشخاص قد يكونوا مهتمين بقرائتها.

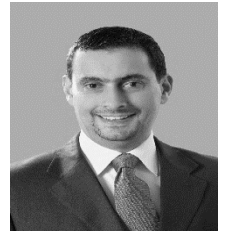
إن كنتم لا تريدون الحصول على نشراتنا القادمة أو أردتم تعديل معلومات الاتصال، فأرجو إعلامنا بذلك من خلال إرسال رسالة بريدية إلى [info@hammourilaw.com](mailto:info@hammourilaw.com) عنوانها "عدم الاشتراك" و/أو "تعديل معلومات الاتصال".

أطيب التحيات،

مكتب الحموري ومشاركوه للمحاماة والاستشارات القانونية



## المساهمون في إعداد هذه النشرة



د. طارق محمد الحموري

شريك إداري

[tariq@hammourilaw.com](mailto:tariq@hammourilaw.com)



احمد خليفة

محامي، رئيس قسم الشركات

[ahmed.k@hammourilaw.com](mailto:ahmed.k@hammourilaw.com)



عمر سوادحة

محامي، رئيس قسم التقاضي

[omar.s@hammourilaw.com](mailto:omar.s@hammourilaw.com)



لونا زيود

محامية

[luna.z@hammourilaw.com](mailto:luna.z@hammourilaw.com)



[info@hammourilaw.com](mailto:info@hammourilaw.com)



+962 6 569 1112



الأردن، عمان، الشميساني، شارع الشريف ناصر بن  
جميل، مجمع الحق والعدل، عمارة (96)، الطابق الثالث

## حول مكتب الحموري ومشاركوه للمحاماة والاستشارات القانونية

الحموري ومشاركوه للمحاماة والاستشارات القانونية، هو مكتب أردني متخصص في الخدمات القانونية، وضع حجر أساسه قبل أكثر من عقدين (في عام 1994) من قبل الأستاذ الدكتور محمد الحموري رئيس هيئة المديرين للحموري ومشاركوه، وهو محامٍ ومحكم ووزير الثقافة والتراث القومي ووزير التعليم العالي السابق، له مؤلفات عديدة ركزت بشكل أساسي على الحقوق الدستورية، وكما أنه أول من أسس كلية حقوق في المملكة الأردنية الهاشمية في الجامعة الأردنية وكان أول عميد لها. ويُدار المكتب اليوم من قبل د. طارق الحموري أكاديمي ومحامي ووزير الصناعة والتجارة والتموين الأسبق، ود. حموري هو محامٍ ومحكم متمرس في قطاع الشركات والمعاملات التجارية والأسواق المالية ومتخصص في القانون المصرفي وفي التجارة الدولية، وهو أستاذ مشارك في كلية الحقوق-الجامعة الأردنية وقد كان عميدًا لها. والدكتور الحموري هو أيضًا عضو معين رسميًا في لجنة التحكيم التابعة للمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) بناءً على تعيينه من قبل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، للفترة من 2020 إلى 2026.

يتألف فريق مكتب الحموري ومشاركوه من 25 محامٍ وعدد من الخبراء الآخرين يعملون في أقسام متخصصة لتوفير خدمات قانونية للموكليين على مستوى محلي وإقليمي ودولي.

تغطي خدمات المكتب القانونية مجالات عدة من بينها: القانون التجاري والشركات؛ سواء من حيث تسجيل الشركات أو صياغة كافة أنواع العقود، وقانون الملكية الفكرية وكذلك القانون المالي والمصرفي إذ يقوم المكتب بنصح بنوك محلية ودولية في كل ما يتعلق بالمعاملات المصرفية والامتثال للقوانين والأنظمة، كما أن قسم النزاضي والتحكيم لدى المكتب على قدرة وكفاءة بتمثيل الأطراف في المسائل القانونية الأكثر حداثة وتعقيدًا لما يشتمله هذا القسم من خبرات في العديد من المجالات القانونية، سواء أمام المحاكم أو هيئات التحكيم، كما أن مكتب الحموري ومشاركوه كان من أوائل المكاتب في الأردن الذي أنشأ قسمًا دوليًا مختصًا لتلبية احتياجات وشروط الموكليين الدوليين بشأن مجموعة من المهام ذات العنصر الدولي وتحديدًا المتعلقة بالمفاوضات التجارية الثنائية والدولية، والمشاريع وإبرام العقود، وغيرها من المهام.

بالإضافة إلى ما سبق، يقدم مكتب الحموري ومشاركوه النصح والاستشارة القانونية في قطاعات متنوعة كالمقاولات، الهندسة، التجارة، التأمين والطاقة، فهو وكيل للعديد من الشركات الكبرى كشركات الطاقة والصحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية.

يقدم مكتب الحموري ومشاركوه خدماته الواسعة في أرجاء العالم وذلك من خلال شراكاته وعلاقاته الوطيدة مع مكاتب محاماة مرموقة في منطقة الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا وفي أوروبا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وقد اكتسب مكتب الحموري ومشاركوه صيتًا محليًا وعالميًا واسعين، وقد أشادت بذلك أشهر الجهات القانونية المرموقة من ذلك:

The Chambers and Partners Global  
The International Financial Law Review (IFLR 1000).  
The Legal 500



[info@hammourilaw.com](mailto:info@hammourilaw.com)



+962 6 569 1112



الأردن، عمان، الشميساني، شارع الشريف ناصر بن  
جميل، مجمع الحق والعدل، عمارة (96)، الطابق الثالث





[info@hammourilaw.com](mailto:info@hammourilaw.com)



+962 6 569 1112



الأردن، عمان، الشميساني، شارع الشريف ناصر بن  
جميل، مجمع الحق والعدل، عمارة (96)، الطابق الثالث